الصباح الدولية
AL-SABAH

No. 5002 | الأحد | 10 ربيع الآخر 1446 هـ | 13 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

خلال استقباله رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف

ميقاتي: أولويات الحكومة العمل على وقف إطلاق النار وعدوان الكيان الصهيوني

الجيش الإسرائيلي يحذر سكان جنوب لبنان من العودة إلى منازلهم

حزب الله لسكان شمال إسرائيل: منازلكم تحت مرمى صواريخنا

بيروت – «وكالات» : قال رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي،أمس السبت، إن أولويات حكومته في هذه المرحلة، العمل على وقف إطلاق النار والعدوان الاسرائيلي والحفاظ على أمن لبنان وسلامة أبنائه.

جاء ذلك في استقبال ميقاتي في السرايا ببيروت، رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف الذي وصل البلاد صباح أمس الأحد في زيارة ليوم واحد، على رأس وفد، وفق بيان لمكتب ميقاتي اطلع عليه مراسل الأناضول.

وشارك في اللقاء مستشارا ميقاتي الوزير السابق نقولا نحاس والسفير بطرس عساكر، فيما لم يذكر البيان أعضاء الوفق الإيراني.

وأكد ميقاتي في حديثه مع قاليباف «على التزام لبنان بتطبيق القرار الأممي الـ1701 وتعزيز وجود الجيش في جنوب لبنان».

إلى جانب الالتزام «بالاتصالات اللازمة مع دول القرار والأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لتنفيذ ذلك القرار كاملا»، وفق البيان.

وفي خلال اللقاء أكد ميقاتي أن «أولويات الحكومة في هذه المرحلة هي العمل على وقف إطلاق النار ووقف العدوان الإسرائيلي والحفاظ على أمن لبنان وسلامة أبنائه».

وفي ذات السياق، تلقى رئيس حكومة لبنان اتصالا من المبعوث الأمريكي إلى لبنان أموس هوكشتاين، وفق نفس البيان.

و تم خلال الاتصال البحث في سبل التوصل إلى وقف إطلاق النار ووقف المواجهات العسكرية مع إسرائيل، للعودة لبحث في حل سياسي متكامل ينطلق من تطبيق قرار مجلس الأمن.

والجمعة قال ميقاتي في ختام اجتماع مجلس الوزراء إن «حزب الله شريك في حكومة البلاد، وهو موافق على تطبيق القرار الأممي 1701»، وإنه طلب من وزارة خارجيته تقديم طلب إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بوقف تام وفوري لإطلاق النار وتطبيق ذلك القرار.

ويدعو قرار مجلس الأمن الـ1701 الصادر في 11 أغسطس 2006 إلى وقف كامل للعمليات القتالية بين لبنان وإسرائيل، وإنشاء منطقة خالية من السلاح والمسلحين بين الخط الأزرق (الفاصل بين لبنان وإسرائيل) ونهر الليطاني جنوب لبنان، باستثناء القوات التابعة للجيش اللبناني وقوات اليونيفيل.

من جانب آخر طالب الجيش الإسرائيلي أمس السبت، سكان 23 بلدة وقرية في جنوب لبنان بإخلائها فورا، والتوجه شمالا.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي، عبر منصة إكس: «على سكان قرى عيتا الشعب، ورامية، ،وياطر، وقوزح، وبيت ليف، و حنين، ورشاف، وعينتا، والقليلة، و الحوش، ونبعة، وتولين، والتمرية، والخيام، والخربة، وكفر حمام، وعرب اللويزة، وجسر ابو زبله، وجبل العدس، وضهر برية جابر، وكفرا، ورمادية، وزبقين، إخلاء منازلهم فورا».

وأضاف أن «نشاط حزب الله يجبر الجيش على اتخاذ إجراءات ضده» ، مشيراً إلى أن «الجيش الإسرائيلي لا يسعى لإلحاق الضرر بكم. من أجل سلامتكم، يتوجب عليكم إخلاء منازلكم فوراً».

وأوضح أن «كل من يوجد بالقرب من عناصر حزب الله أو منشآته أو أسلحته يعرض حياته للخطر» ، قائلا: «أيها السكان، عليكم مغادرة منازلكم والانتقال فورا إلى شمال نهر الأولي. لضمان سلامتكم، يجب عليكم الإخلاء دون تأخير».

ويذكر أن نهر الأولي يبعد أكثر من 60 كيلومتراً عن الحدود بين لبنان وإسرائيل، ويتجاوز كثيراً نهر الليطاني، الذي يبعد 29 كيلومتراً فقط عن الحدود، والذي ذكره القرار الدولي 1701، الذي أوقف حرب 2006.

من جهة أخرى حذّر حزب الله سكان مناطق في شمال إسرائيل من أن منازل وقواعد عسكرية في أحياء سكنية بعضها في مدن كبرى، ستكون هدفا له.

واتهم الحزب الجيش الإسرائيلي بأنه «يتخذ (...) منازل» في بعض مناطق شمال إسرائيل «مراكز تجمع لضباطه وجنوده وكذلك تتواجد قواعده العسكرية التي تدير العدوان على لبنان داخل أحياء» سكنية في مدن كبرى مثل «حيفا وطبريا وعكا».

كما أضاف أن «هذه المنازل والقواعد العسكرية هي «أهداف للقوة الصاروخية والجوية» للحزب. وحذر السكان من «التواجد قرب هذه التجمعات العسكرية حفاظا على حياتهم وحتى إشعار آخر».

وفي وقت سابق قال الجيش الإسرائيلي إنه رصد طائرتين مسيرتين قادمتين من لبنان في وقت متأخر من مساء اليوم الجمعة بعد أن دوت صفارات إنذار في وسط إسرائيل، مضيفا أنه لم ترد أنباء عن وقوع إصابات.

وأضاف الجيش في بيان أنه اعترض طائرة مسيرة، وأنه «جرى رصد الطائرتين منذ لحظة عبورهما الحدود اللبنانية».

لكن الجيش والشرطة في إسرائيل قالا في بيانين منفصلين إن مبنى في مدينة هرتسليا تعرض لبعض دالأضرار.

ميقاتي مستقبلا قاليباف في السرايا

من جنوب لبنان

أكدوا أهمية وقف الدعم العسكري لإسرائيل في ظل حربها المدمرة بالشرق الأوسط

حكومات أوروبية تطالب بحماية «اليونيفيل» من عدوانية جيش الاحتلال في لبنان

مع توسع العمليات العسكرية لإسرائيل في الشرق الأوسط وترقب ضربة تبدو وشيكة على إيران، عاد الحديث مجددا عن مصادر تسليح الجيش الإسرائيلي بعد تصريحات من قادة 3 دول أوروبية كبرى.

وتحصل إسرائيل على نحو ثلاثة أرباع أسلحتها من الولايات المتحدة، إلا أن بعض القرارات الأوروبية تجاهها تعكس مواقف مناهضة للحرب، نتيجة الضغوط الداخلية التي تتعرض لها الحكومات، وإن كان تأثيرها العملياتي على الجيش الإسرائيلي محدودا.

وتحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز والمستشار الألماني أولاف شولتس عن «تصدير الأسلحة لإسرائيل»، وإن كان بنبرات مختلفة.

الجمعة جدد الرئيس الفرنسي دعوته إلى وقف صادرات الأسلحة المستخدمة في قطاع غزة ولبنان، مؤكدا أنها الوسيلة الوحيدة الممكنة لإنهاء الصراعين الدائرين بين إسرائيل من ناحية وحركة حماس وحزب الله من ناحية أخرى.

وقال ماكرون في مؤتمر صحفي من قبرص: «هذه ليست بأي حال من الأحوال دعوة لنزع سلاح إسرائيل. بل دعوة لوقف أي زعزعة للاستقرار في هذا الجزء من العالم».

وأضاف: «أكدنا على ضرورة وقف إطلاق النار، وهو وقف إطلاق نار ضروري في غزة وفي لبنان. إنه ضروري حاليا لكل من رهائننا والسكان المدنيين الذين هم ضحايا العنف، ولتجنب التوسع الإقليمي للصراع».

وتابع الرئيس الفرنسي: «لهذا السبب دعت فرنسا إلى وقف تصدير الأسلحة المستخدمة في ساحات الحرب هذه. نعلم جميعا أنها الطريقة الوحيدة لوضع حدلها».

وقبل أيام قال ماكرون إن شحنات الأسلحة المستخدمة في الصراع في غزة يجب أن تتوقف، مما أثار غضب إسرائيل ودفع رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو إلى القول في اليوم التالي إن فرض القيود على إسرائيل لن يخدم سوى إيران وحلفائها.

وفرنسا ليست من كبار موردي الأسلحة لإسرائيل، إذ صدرت إليها معدات عسكرية بقيمة 30 مليون يورو (33 مليون دولار) العام الماضي، وفقا لتقرير صادرات الأسلحة السنوي الصادر عن وزارة الدفاع.

دعا رئيس الوزراء الإسباني المجتمع الدولي الجمعة للكف عن إمداد إسرائيل بالأسلحة، بعد اجتماع مع البابا فرنسيس في الفاتيكان.

وقال سانشيز للصحفيين: «أعتقد أن هناك حاجة ملحة، في ضوء كل ما يحدث في الشرق الأوسط، بأن يتوقف المجتمع الدولي عن تصدير الأسلحة إلى الحكومة الإسرائيلية».

وأضاف: «ستكون هذه مناشدتي للمجتمع الدولي بأسره»، مضيفا أنه من الضروري «عدم المساهمة بطريقة أو بأخرى في تصعيد العنف والحرب وتوسيعها في غزة والضفة الغربية أو، في هذه الحالة، في لبنان».

ويعد سانشيز من أشد قادة الاتحاد الأوروبي انتقادا للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، والأربعاء وصف العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان بأنها «غزو»، داعيا المجتمع الدولي للتحرك.

الخميس أعلن المستشار الألماني تسليم شحنات جديدة من الأسلحة لإسرائيل، متخذا موقفا مغايرا لموقف ماكرون.

وقال شولتس أمام مجلس النواب خلال نقاشات في الذكرى الأولى لهجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023: «اتخذنا في الحكومة قرارات من شأنها أن تضمن تسليم المزيد من الأسلحة قريبا. لم نتخذ قرارا بوقف تسليم الأسلحة».

وكان شولتس يرد على اتهامات وجهتها المعارضة المحافظة للحكومة، بأنها أوقفت لأشهر عمليات تسليم الأسلحة لإسرائيل، مما أدى إلى «تصدع التضامن الألماني» معها.

وتابع المستشار الألماني: «سلمنا أسلحة وسنسلم أسلحة» لإسرائيل، من دون أن يحدد نوعها أو حجمها أو الغرض الذي ستستخدم من أجله.

وكان زعيم المعارضة الألمانية المحافظة فريدريش ميرز قال أمام البوندستاغ، الخميس، إنه «منذ أسابيع وأشهر ترفض الحكومة الفدرالية تصاريح تصدير الذخائر وحتى قطع غيار الدبابات إلى إسرائيل».

وأضاف أنه على علم بعدد كبير من الحالات التي «رفضت فيها الحكومة منح المصادقة اللازمة لتسليم المعدات التي تحتاجها إسرائيل الآن بشكل عاجل لممارسة حقها في الدفاع عن النفس».

وكانت حكومات أوروبية تحدثت في أوقات سابقة عن تخفيض دعمها العسكري لإسرائيل، في ظل حربها المدمرة على قطاع غزة التي أدت إلى مقتل نحو 42 ألف فلسطيني حتى الآن، وإصابة ما يقترب من 100 ألف.

وقبل أسابيع، أعلنت بريطانيا أنها علقت حوالي 30 ترخيصا لتصدير المعدات العسكرية إلى إسرائيل لاستخدامها في العمليات العسكرية في غزة، بعد مراجعة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

ورغم أن صادرات الأسلحة البريطانية لإسرائيل صغيرة نسبيا، فإن نتنياهو ندد بقرار المملكة ووصفه بأنه «مخز».

وفي أواخر عام 2023، أعلنت إيطاليا وقف إصدار تصاريح جديدة متعلقة بتصدير السلاح إلى إسرائيل، وفقا للقانون الإيطالي الذي يحظر تصدير الأسلحة إلى البلدان التي تخوض حربا، أو التي يعتقد أنها تنتهك القانون الدولي.

ورغم ذلك، قال وزير الدفاع الإيطالي في مارس الماضي إن بلاده استمرت في تصدير الأسلحة لإسرائيل، لكنه أكد أن طلبيات موقعة سلفا هي فقط التي يتم تنفيذها، وذلك بعد إجراء فحوص للتأكد من عدم استخدام الأسلحة ضد المدنيين في غزة.

وفي فبراير 2024، أوقفت هولندا تصدير قطع غيار مقاتلات «إف 16» و«إف 35» إلى إسرائيل، بناء على حكم قضائي بعد رفع دعوى ضد الحكومة الهولندية، بسبب تصديرها أسلحة إلى إسرائيل تستخدم في الحرب على غزة.

وأعلنت الحكومة أن صادرات الأسلحة إلى إسرائيل منذ بداية الحرب هي معدات لنظام القبة الحديدية الدفاعي، ومضادات للهجمات على السفن البحرية.

وفي بلجيكا، قررت حكومتا العاصمة بروكسل ووالونيا، وهما اثنتان من الحكومات الست في البلاد، حظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل.

من جانب آخر أدان زعماء فرنسا وإيطاليا وإسبانيا أمس الجمعة الاستهداف الأخير على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

جاء ذلك في بيان مشترك للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني ورئيس الحكومة الاسبانية بيدرو سانشيز.

وقال الزعماء «باعتبارنا دولا تساهم منذ فترة طويلة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وشركاء للبنان وإسرائيل فإننا ندين الاستهداف الأخير لليونيفيل من قبل قوات الدفاع الإسرائيلي».

واعربوا عن غضبهم بعد إصابة عدد من عناصر قوة حفظ السلام في بلدة (الناقورة) الحدودية مؤكدين ان هذه الهجمات تشكل «انتهاكا خطيرا لالتزامات إسرائيل بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 والقانون الإنساني الدولي» موضحين إن هذه الهجمات «غير مبررة ويجب أن تتوقف فورا».

واضاف البيان ان الدول الثلاث تذكر بأنه يجب حماية جميع حفظة السلام كما تكرر دعمها للالتزام الأساسي والمستمر لجنود وأفراد (يونيفيل) في هذا السياق الصعب للغاية.

واكد الزعماء انهم يعتمدون على التزام الاحتلال بضمان أمن بعثات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام الثنائية في لبنان فضلا عن أمن المنظمات الدولية العاملة في المنطقة».

ودعوا الى وقف فوري لإطلاق النار فضلا عن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701 من قبل جميع الأطراف وهو الطريق الوحيد الذي يسمح للنازحين الإسرائيليين واللبنانيين بالعودة إلى ديارهم بأمان.

وكرروا التزام دولهم بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 وكذلك داخل قوات (يونيفيل) التي ستكون مساهمتها في وقف الأعمال العدائية حاسمة.

كما انتقدت الحكومة الألمانية القصف الإسرائيلي لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل) ودعت إسرائيل إلى التوضيح.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية: «إن إسرائيل لها الحق، مثل أي دولة أخرى، في الدفاع عن نفسها ضد الخطر والتهديدات والقصف من قبل حزب الله. ورغم ذلك فإن قصف قوات حفظ السلام الأممية ليس مقبولا بأي حال».

وذكر المتحدث أن الحماية والأمن لا بد أن يكونا على رأس الأولويات، مضيفة أن الوزارة تتوقع أن «يتم التعامل مع هذه الواقعة بالكامل».

وكان المتحدث يشير إلى الواقعة التي شهدت إصابة اثنين من جنود حفظ السلام بقذيفة إسرائيلية على مقر «اليونيفيل» في لبنان.

من جانبه، دان وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن، الجمعة، الهجوم الذي شنه الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان وأدى إلى إصابة جنديين من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأعرب رئيس الوزراء سايمون هاريس عن «قلقه العميق» إزاء التقارير، لكن مارتن، وهو أيضا نائب رئيس الوزراء، ذهب أبعد من ذلك ووصفها بأنها «تطور استثنائي وصادم جدا».

وقال: «هذا يمثل تصعيداً خطيراً لعدوانية الجيش الإسرائيلي تجاه قوة الأمم المتحدة ومواقعها. ذلك غير مقبول بتاتاً».

ويبلغ عديد الكتيبة الإيرلندية 347 جندياً من أصل 10 آلاف جندي يخدمون في قوة اليونيفيل المكلفة الحفاظ على السلام في جنوب لبنان.

وخلال تحدثه إلى صحافيين في جنوب غرب إيرلندا، دعا مارتن المجتمع الدولي إلى «التوضيح لإسرائيل أن هذا السلوك غير مقبول».

وأضاف «يحتاج المجتمع الدولي الآن إلى التعامل بشكل جماعي مع إسرائيل والضغط عليها للكف عن هذا العمل، ووقفه، وضمان عدم تعريض قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للخطر».

قوات حفظ سلام في جنوب لبنان